المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني
Economic & Social Council of Jordan

الخطة الاستراتيجية للأعوام

2025-2022

المحتويات

الصفحة

مقدمة	6
المهام والواجبات	6
هيكل المجلس	7
منهجية اعداد الخطة الاستراتيجية	8
الاهداف الوطنية	8
رؤيتنا	9
رسالتنا	9
قيمنا	9
تحليل البيئة الداخلية والخارجية	9
الاهداف الاستراتيجية	11
مؤشرات الاداء	12

صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبدالله الثاني ابن الحسين

صاحب السمو الملكي ولي العهد

الأمير الحسين بن عبدالله الثاني المعظم

من اقوال جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

"هاجسي الأول على الدوام هو تحسين نوعية الحياة لكل مواطن ومواطنة في هذا البلد، ولذلك فلا بد من مكافحة الفقر والبطالة وتنفيذ الإجراءات الإصلاحية والتصحيحية التي تضع حلولاً جذرية ودائمة لهذه المشكلة"

من خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الرابع عشر في كانون أول/ديسمبر 2004

" إن مسؤوليتي في هذا الظرف تتمحور في تشجيع الحوار بيننا كشعب يسير على طريق التحول الديموقراطي "

الورقة النقاشية "مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة 29 كانون اول 2012

"إن نجاح الوصول الى التنمية المستدامة مرهون باتباع نهج تشاركي وتشاوري مع جميع الجهات والفعاليات: من مؤسسات حكومية، ومجلس الأمة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمع المحلي؛ كما يتطلب أيضاً البناء على الجهود والدراسات المؤسسية والمتراكمة"

رسالة جلالة الملك عبدالله الثاني إلى حكومة الدكتور عبدالله النسور بوضع تصور مستقبلي واضح للاقتصاد الأردني للسنوات العشرة القادمة 29 آذار 2014

"واليوم، ونحن على أعتاب المئوية الثانية للدولة، فلا بديل عن الاستمرار في تعزيز نهج الاعتماد على الذات، من خلال تمكين مواردنا البشرية الواعدة وتزويدها بعلوم ومهارات مهنية وتقنية ترفع من ميزتهم التنافسية، والاستثمار الأمثل في الموارد المتاحة والاستفادة من الفرص المتوفرة في كل القطاعات، وكذلك الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية والمالية والهيكلية بهدف تحقيق النمو الشامل والمستدام، وبما يدعم بيئة الأعمال وتنافسية الأردن إقليمياً وعالمياً"

كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور بشر الخصاونة 7 تشرين اول 2020

مقدمة

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على نظام المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 117 في الثالث والعشرين من شهر تشرين الأول سنة 2007، وباشر المجلس أعماله في السابع من تموز سنة 2009، كهيئة استشارية تقدم للحكومة وللشركاء الاجتماعيين والأطراف ذوي العلاقة الاستشارات حول كافة القضايا والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويحق للمجلس ان يقدم استشاراته للسلطتين التشريعية والقضائية بموافقة رئيس الوزراء او من يفوضه (مرفق بطيه نظام المجلس).

ويسعى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الى مأسسة الحوار الاجتماعي وتعزيزه كنهج فعال للوصول إلى توافق بين الشركاء الاجتماعيين حول جميع المواضيع ذات الصلة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة بتوجيه السياسات والقرارات نحو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة، وتقييم التشريعات، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة والمقترحة، وتقديم الاستشارة للحكومة وللأطراف المعنية بشأنها، وتهيئة الرأي العام حول القضايا والسياسات الدقيقة المزمع اتخاذها، وتعزيز مشاركته في اتخاذ القرار.

ويتألف المجلس من خمس مجموعات متساوية تضم كل مجموعة تسعة اعضاء يمثلون الشركاء الاجتماعين (الحكومة، وخبراء من ذوي الكفاءة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وأصحاب العمل، والعمال، ومؤسسات المجتمع المدني، اضافة الى اكاديميين والشباب الرواد) على ان يراعى تمثيل المرأة بما لا يقل عن 30% من اعضاء المجلس . ويشكل المجلس من مجموعاته اربع لجان رئيسية هي: (لجنة السياسات الاقتصادية، ولجنة السياسات الاجتماعية، ولجنة السياسات التعليمية، ولجنة سياسات العمل)، ويشارك في عضوية كل لجنة ممثلون عن المجموعات الخمسة، وتعتبر هذه اللجان المحرك الرئيس لعمل المجلس حيث تقوم كل لجنة من هذه اللجان بالاجتماع واقتراح القضايا والمواضيع ذات الصلة بطبيعة عمل المجلس ويتم اعداد التقارير الفنية واوراق السياسات حولها ليتم رفعها بعد ذلك إلى المجلس لإقرارها وفقا لنظامه ورفعها بعد ذلك إلى رئيس الوزراء.

ومن هنا ، وتنفيذاً للرؤية والاستراتيجية والخطة التنفيذية التي ينطلق منها المجلس الاقتصادي والاجتماعي فقد قام المجلس على إصدار مجموعة من التقارير والدراسات وأوراق السياسات والرأي؛ كان على رأسها سلسلة تقارير حالة البلاد الذي يهدف إلى خلق إطار للمساءلة والحث على الشفافية في متابعة العمل المؤسسي للقطاعات والمجالات المختلفة، ومتابعة الاستراتيجيات المعلنة في المؤسسات والوزارات لإظهار ما طبق منها وما لم يطبق، وخصوصا أداء المؤسسات الرسمية في التعامل مع تنفيذ هذه الاستراتيجيات.

المهام والواجبات

تندرج المهام والواجبات الرئيسية للمجلس ضمن المحاور التالية:

1) اقتراح السياسات العامة لعمل المجلس وإقرار الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
2) تقديم الاستشارات وفقا لأحكام نظام المجلس والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
3) تقييم الأوضاع واقتراح السياسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ولضمان تحقيق المهام والواجبات اعلاه، فإنه يتم وضع خطط تنفيذية سنوية لمديريات ووحدات المجلس تتضمن اهدافاً تشغيلية ترتبط بالأهداف الاستراتيجية للمجلس يتم قياسها باستخدام مؤشرات قياس اداء بشكل نصف سنوي.

ويتميز المجلس بتعدد وتنوع شركائه في العمل محلياً ودولياً، وهم:

1) السلطة التنفيذية.
2) السلطتين التشريعية والقضائية.
3) اصحاب العمل والعمال، والقطاع الخاص والغرف التجارية والصناعية.
4) مؤسسات المجتمع المدني.
5) وسائل الاعلام.
6) المنظمات الدولية والاقليمية الشبيهة بعمل المجلس.

هيكل المجلس

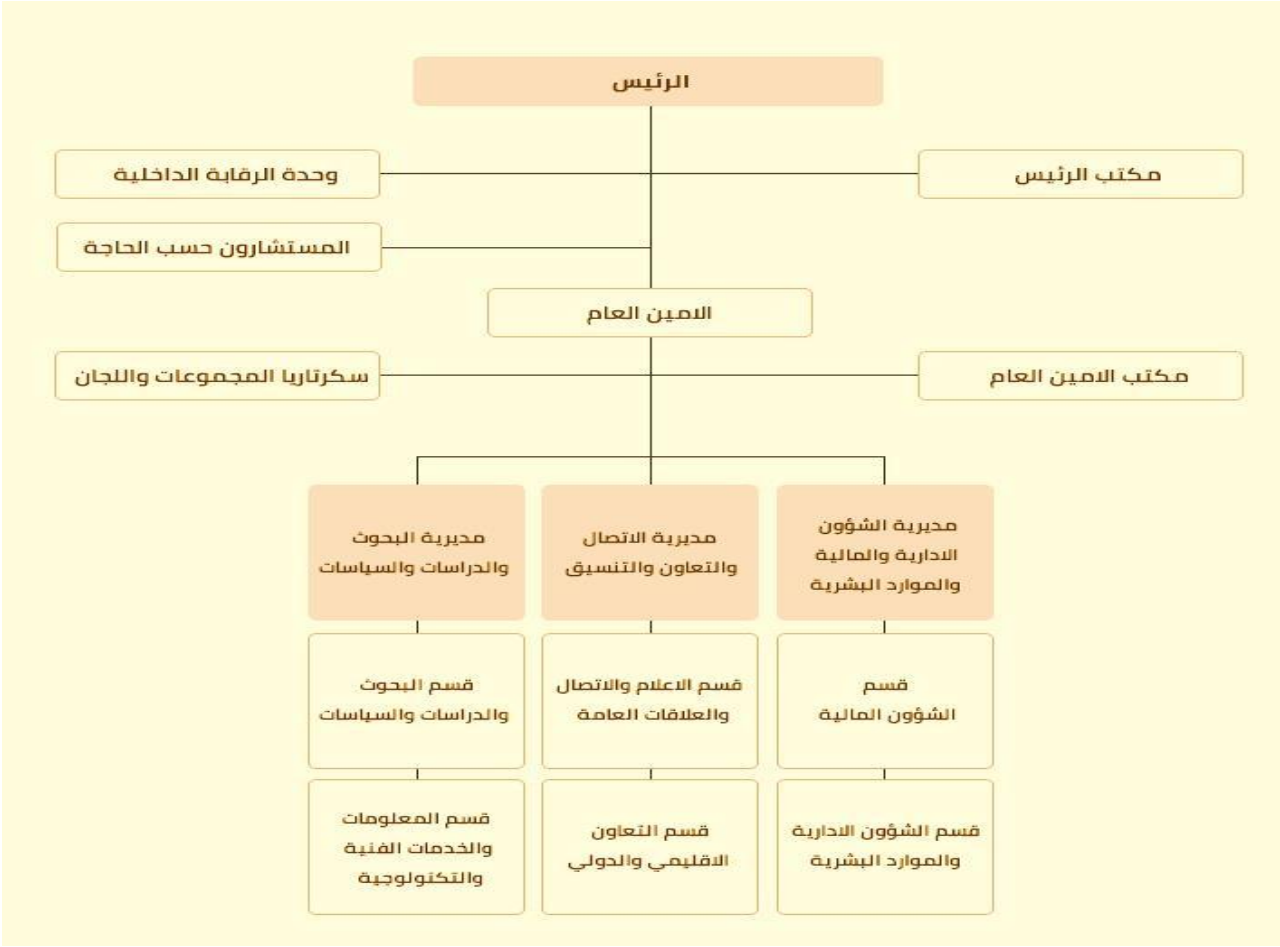

منهجية اعداد الخطة الاستراتيجية

قام المجلس بإعداد خطته الاستراتيجية للأعوام (2022-2025) اعتماداً على منهجية تضمنت سلسلة من الاجراءات، وعلى النحو التالي:

- تشكيل فريق عمل اعداد الخطة الاستراتيجية برئاسة عطوفة الامين العام وعضوية مجموعة من مدراء المديريات.
- عقد اجتماعات بين اعضاء الفريق للتباحث في مختلف الاجراءات الواجب اتباعها في اعداد الخطة الاستراتيجية.
- تقييم رؤية ورسالة المجلس ومراجعتها.
- عقد اجتماعات وجلسات عصف ذهني لتحليل البيئة الداخلية والخارجية.
- تحديد الاهداف الاستراتيجية للمجلس بناءً على الاوراق الملكية لجلالة الملك، والاجندة الوطنية، ووثيقة الاردن 2025، واولويات عمل الحكومة.
- وضع مؤشرات قياس اداء لقياس الاهداف الاستراتيجية.
- عرض مسودة الاستراتيجية على مكتب المجلس.
- الاعتماد النهائي للاستراتيجية وتعميمها على الموظفين والشركاء.

الاهداف الوطنية

يساهم المجلس من خلال ادائه لمهامه في تحقيق الاهداف الوطنية السبعة كما وردت في خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حول الوضع الاقتصادي للحكومة لإعداد وثيقة لعشر سنوات انبثق بناءً عليها وثيقة رؤية الاردن 2025 وبما يتواءم مع خطة اولويات عمل الحكومة (2021-2023)، وهي:

1) الحفاظ على الاستقرار المالي الكلّي وتطوير السياسات المالية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز السياسات المشجعة على الابتكار والتطوير القطاعي، وتفعيل الحكم المحلي وتطبيق نهج اللامركزية.
2) دعم مُحركات النموّ الاقتصادي، وضبط عجز الموازنة العامة للدولة، والمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، وتحسين التنافسية والبيئة الجاذبة للاستثمارات بما يوفر فرص عمل إضافية للأردنيين والأردنيات.
3) تكثيف البرامج الموجهة لمحاربة الفقر والبطالة وحماية المستهلك، بالإضافة إلى توجيه الدعم لمستحقيه من خلال تقوية شبكة الأمان الاجتماعي وبما يساهم في حماية وتوسيع نطاق الطبقة الوسطى.
4) دعم المشاريع الإنتاجية والريادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع وترسيخ البيئة التنافسية ومنع الاحتكار.
5) الارتقاء بنوعية وجودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين في مختلف المجالات، بما يبني على برنامج إصلاح القطاع العام، والتركيز على قطاعات الصحة والتعليم والتدريب والتشغيل بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، وضمان تحقيق أعلى درجات المساواة وتوخي العدالة في الحصول على هذه الخدمات.
6) ضمان التوزيع العادل لمكتسبات التنمية من خلال التركيز على البرامج التنموية في المحافظات.
7) وضع منظومة متكاملة تعزز الأمن الغذائي والمائي والتزوّد بالطاقة وتنويع مصادرها والإسراع في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبرى.

رؤيتنا

"تشكيل إطار وطني للحوار وبناء التوافقات بين الشركاء الاجتماعيين، من خلال إشراك ممثلي الهيئات والخبرات المهنية في مراجعة التشريعات والسياسات وتقييمها".

رسالتنا

"مأسسة إشراك كافة الأطراف وبيوت الخبرة و المختصين للوصول إلى آراء توافقية بين أصحاب العلاقة والشركاء حول السياسات والتشريعات بما يساعد السلطتين التنفيذية والتشريعية على اتخاذ قرارات وسياسات تراعي وجهة نظر الشركاء المتوافق عليها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة".

قيمنا

1) ترسيخ تقاليد الحوار وبناء التوافق الاقتصادي والاجتماعي على أساسه.
2) المصداقية والشفافية والمهنية في تناول موضوعات الحوار.
3) احترام الرأي والرأي الآخر، وفتح المجال للتعبير عنه بحرية وموضوعية.
4) تعزيز مفهوم الشراكة والتعاون ما بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
5) تبني المبادرات الريادية وإطلاقها في التفكير والتحليل ورسم السياسات وآليات تنفيذها.

تحليل البيئة الداخلية والخارجية

تم الوصول الى الاهداف الاستراتيجية للمجلس من خلال تحليل شامل لبيئة المجلس الداخلية والخارجية، وتم استخدام التحليل الرباعي (SWOT Analysis) ، من خلال تحليل البيئة الداخلية للمجلس لتحديد عناصر القوة والضعف المعتمدة على الدراسات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بها المجلس، وموارده البشرية، ونظامه الاداري والمالي، بالإضافة الى الهيكل التنظيمي. وتحليل للبيئة الخارجية للمجلس لتحديد عناصر الفرص والتحديات والتهديدات.

نقاط القوة	نقاط الضعف
➢ جهة استشارية للحكومة. ➢ تطبيق منهجية الاتصال والتواصل مع الشركاء المحليين والخارجيين. ➢ توفر كفاءات وخبرات تخصصية وفنية في المجالات المتعلقة بالعمل. ➢ وجود مؤسسية لعملية التخطيط الاستراتيجي وتطبيق الخطط التنفيذية. ➢ تمثيل حقيقي للشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال الشركاء الاجتماعيين والأطراف ذوي العلاقة. ➢ التكامل في انجاز مهام المجلس وتقديم استشاراته وانجازها ضمن معايير زمنية محددة. ➢ مستوى تعليمي مميز ومتخصص لكادر المجلس الوظيفي. ➢ تطبيق نظام الحوكمة والشفافية والموضوعية.	➢ نقص الكادر الوظيفي. ➢ عدم وجود أتمتة للأنظمة مستخدمة في المجلس. ➢ عدم كفاية الموارد المالية لتلبية الاحتياجات على مستوى السياسات والدراسات في المجلس. ➢ هجرة الكفاءات من موظفي المجلس بشكل مستمر. ➢ قلة رضى الموظفين عن المكافآت والحوافز. ➢ عدم توفر موارد تكنولوجية متطورة.
الفرص	**التحديات والتهديدات**
➢ تعديل التشريعات القانونية الخاصة بعمل المجلس. ➢ الدخول في شراكات من خلال عقد اتفاقيات مع مختلف الشركاء المحليين والخارجيين. ➢ الاستفادة من علاقات المجلس الخارجية مع شركائه الخارجيين لتقديم الدعم المالي والفني. ➢ توفير فرص تدريب وتأهيل والاطلاع على التجارب المماثلة لعمل المجلس.	➢ عدم تشكيل اعضاء المجلس بمختلف مجموعاته. ➢ عدم تشكيل لجان المجلس الدائمة.

الاهداف الاستراتيجية

مؤشرات الاداء

الأهداف الوطنية	الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات الأداء	الوحدة التنظيمية المسؤولة عن تحقيق المؤشر	زمن التنفيذ		مستهدف 2022	مستهدف 2023	مستهدف 2024	مستهدف 2025
				سنة الاساس 2020	المقدر 2021				
الحفاظ على الاستقرار المالي الكلّي وتطوير السياسات المالية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز السياسات المشجعة على الابتكار والتطوير القطاعي، وتفعيل الحكم المحلي وتطبيق نهج اللامركزية.	المساهمة في ايجاد سياسات اقتصادية متطورة لتحسين بيئة الاعمال والاستثمار والمساهمة في نمو اقتصادي مستدام	نسبة انجاز تقرير حالة البلاد	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	%90	%90	%100	%100	%100	%100
		الدراسات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية وبيئة الاعمال والاستثمار	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	3	1	1	3	3	3
		اوراق السياسات والرأي والاستشارات ذات الطابع لتطوير وتحسين السياسات الاقتصادية والاستثمارية	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	1	4	4	6	6	6
		الجلسات الحوارية في جانب السياسات الاقتصادية	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	8	3	5	6	7	8
		نسبة الالتزام بالموازنة للمجلس بالإنفاق على الدراسات واوراق السياسات والرأي والجلسات الحوارية بما يتعلق بالسياسات الاقتصادية	مديرية الشؤون المالية	%70	%80	%90	%90	%90	%95

الأهداف الوطنية	الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات الأداء	الوحدة التنظيمية المسؤولة عن تحقيق المؤشر	زمن التنفيذ		مستهدف 2022	مستهدف 2023	مستهدف 2024	مستهدف 2025
				سنة الاساس 2020	المقدر 2021				
		نسبة التنفيذ للخدمات المساندة والدعم اللوجستي لاجتماعات المجلس بخصوص الجلسات الحوارية وجلسات العصف الذهني الخاصة بالسياسات الاقتصادية	مديرية الشؤون الادارية	%80	%90	%95	%95	%100	%100
		نسبة تطوير الاداء المؤسسي لتحسن نوعية الاداء في جانب التدريب والتأهيل في الجانب الاقتصادي	مديرية الموارد البشرية	%50	%60	%65	%70	%70	%70
		تصميم ونشر مخرجات عمل المجلس والدعم اللوجستي الاعلامي لدراسات الاقتصادية واوراق السياسات والرأي والجلسات الحوارية	مديرية الاتصال والتعاون والتنسيق	%65	%65	%70	%75	%85	%85
دعم مُحركات النموّ الاقتصادي، وضبط عجز الموازنة العامة للدولة، والمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، وتحسين التنافسية والبيئة الجاذبة للاستثمارات بما يوفر فرص عمل إضافية للأردنيين والأردنيات	المشاركة في تطوير السياسات والبرامج والقرارات لترسيخ وتحفيز ثقافة التميز والريادة والابتكار	نسبة انجاز تقرير حالة البلاد	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	%90	%90	%100	%100	%100	%100
		الدراسات المتعلقة بتطوير السياسات المالية والنقدية والعمل وتحفيز الابداع والمشاريع الريادية	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	2	2	1	2	2	2
		اوراق السياسات والرأي والاستشارات في جانب تطوير السياسات وتحسينها وتحفيز التميز والمشاريع الريادية	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	3	2	2	5	7	7

الأهداف الوطنية	الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات الأداء	الوحدة التنظيمية المسؤولة عن تحقيق المؤشر	زمن التنفيذ		مستهدف 2022	مستهدف 2023	مستهدف 2024	مستهدف 2025
				سنة الاساس 2020	المقدر 2021				
		الجلسات الحوارية المتعلقة بتطوير السياسات المالية والنقدية والعمل والمشاريع الريادية	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	4	2	4	7	8	8
		نسبة الالتزام بالموازنة بالإنفاق على الدراسات واوراق السياسات والرأي والجلسات الحوارية بما يتعلق بالسياسات المالية والنقدية والعمل والمشاريع الريادية	مديرية الشؤون المالية	%70	%80	%90	%90	%90	%95
		نسبة التنفيذ للخدمات المساندة والدعم اللوجستي لاجتماعات المجلس بخصوص الجلسات الحوارية الخاصة بالسياسات المالية والنقدية	مديرية الشؤون الادارية	%80	%90	%95	%95	%100	%100
		نسبة تطوير الاداء المؤسسي لتحسن نوعية الاداء وتحفيز ثقافة التميز والريادة والابتكار	مديرية الموارد البشرية	%50	%60	%65	%70	%70	%70
		تصميم ونشر مخرجات عمل المجلس والدعم اللوجستي الاعلامي على الدراسات واوراق السياسات والرأي والجلسات الحوارية بما يتعلق بتطوير السياسات المالية والنقدية والعمل والمشاريع الريادية	مديرية الاتصال والتعاون والتنسيق	%65	%65	%70	%75	%85	%85

الأهداف الوطنية	الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات الأداء	الوحدة التنظيمية المسؤولة عن تحقيق المؤشر	زمن التنفيذ		مستهدف 2022	مستهدف 2023	مستهدف 2024	مستهدف 2025
				سنة الاساس 2020	المقدر 2021				
تكثيف البرامج الموجهة لمحاربة الفقر والبطالة وحماية المستهلك، بالإضافة إلى توجيه الدعم لمستحقيه من خلال تقوية شبكة الأمان الاجتماعي وبما يساهم في حماية وتوسيع نطاق الطبقة الوسطى	تعزيز ومأسسة الحوار الاجتماعي	نسبة انجاز تقرير حالة البلاد	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	%90	%90	%100	%100	%100	%100
		عدد الدراسات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وشؤون المرأة	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	1	1	1	2	2	2
		اوراق السياسات والرأي والاستشارات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وشؤون المرأة	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	0	1	2	4	5	5
		الجلسات الحوارية لتعزيز ثقافة الحوار الاجتماعي والتنمية الاجتماعية	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	0	3	3	5	7	7
		نسبة الالتزام بالموازنة بالإنفاق على الدراسات واوراق السياسات والرأي والجلسات الحوارية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والحوار الاجتماعي	مديرية الشؤون المالية	%70	%80	%90	%90	%90	%95
		نسبة التنفيذ للخدمات المساندة والدعم اللوجستي لاجتماعات المجلس المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والحوار الاجتماعي	مديرية الشؤون الادارية	%80	%90	%95	%95	%100	%100

الأهداف الوطنية	الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات الأداء	الوحدة التنظيمية المسؤولة عن تحقيق المؤشر	زمن التنفيذ		مستهدف 2022	مستهدف 2023	مستهدف 2024	مستهدف 2025
				سنة الاساس 2020	المقدر 2021				
		نسبة تطوير الاداء المؤسسي لتحسن نوعية الاداء في جانب التنمية الاجتماعية	مديرية الموارد البشرية	%50	%60	%65	%70	%70	%70
		تصميم ونشر مخرجات عمل المجلس والدعم اللوجستي الاعلامي للدراسات واوراق السياسات والرأي والجلسات الحوارية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية	مديرية الاتصال والتعاون والتنسيق	%65	%65	%70	%75	%85	%85
دعم المشاريع الإنتاجية والريادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع وترسيخ البيئة التنافسية ومنع الاحتكار	دعم المساهمة الاقتصادية والاجتماعية لقطاع المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة لزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني	نسبة انجاز تقرير حالة البلاد	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	%90	%90	%100	%100	%100	%100
		عدد الدراسات المتعلقة بالمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة وتحسين التنافسية للاقتصاد الوطني	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	2	1	1	1	2	2
		اوراق السياسات والرأي والاستشارات المتعلقة بالمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة وتحسين التنافسية	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	2	0	1	3	3	3

الأهداف الوطنية	الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات الأداء	الوحدة التنظيمية المسؤولة عن تحقيق المؤشر	زمن التنفيذ		مستهدف 2022	مستهدف 2023	مستهدف 2024	مستهدف 2025
				سنة الاساس 2020	المقدر 2021				
		الجلسات الحوارية والمؤتمرات المتعلقة بالمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة وتحسين التنافسية	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	2	1	2	5	6	6
		نسبة الالتزام بالموازنة والانفاق على الدراسات واوراق السياسات والرأي والجلسات الحوارية والمؤتمرات المتعلقة بالمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة وتحسين التنافسية	مديرية الشؤون المالية	%70	%80	%90	%90	%90	%95
		نسبة التنفيذ للخدمات المساندة والدعم اللوجستي لاجتماعات المجلس المتعلقة بالمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة وتحسين التنافسية	مديرية الشؤون الادارية	%80	%90	%95	%95	%100	%100
		نسبة تطوير الاداء المؤسسي لتحسن نوعية الاداء في جانب المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة وتحسين التنافسية	مديرية الموارد البشرية	%50	%60	%65	%70	%70	%70
		تصميم ونشر مخرجات عمل المجلس والدعم اللوجستي الاعلامي للدراسات واوراق السياسات والرأي والجلسات الحوارية المتعلقة بالمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة وتحسين التنافسية	مديرية الاتصال والتعاون والتنسيق	%65	%65	%70	%75	%85	%85

الأهداف الوطنية	الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات الأداء	الوحدة التنظيمية المسؤولة عن تحقيق المؤشر	زمن التنفيذ		مستهدف 2022	مستهدف 2023	مستهدف 2024	مستهدف 2025
				سنة الاساس 2020	المقدر 2021				
الارتقاء بنوعية وجودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين في مختلف المجالات، بما يبني على برنامج إصلاح القطاع العام، والتركيز على قطاعات الصحة والتعليم والتدريب والتشغيل بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، وضمان تحقيق أعلى درجات المساواة وتوخي العدالة في الحصول على هذه الخدمات	تقييم الاستراتيجيات والسياسات والبرامج لرفع كفاءة الاداء المؤسسي والاستغلال الامثل للموارد	نسبة انجاز تقرير حالة البلاد	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	%90	%90	%100	%100	%100	%100
		عدد الدراسات المتعلقة بتطوير الاداء المؤسسي وتطوير الموارد البشرية	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	3	3	1	3	3	3
		اوراق السياسات والرأي والاستشارات المتعلقة بتطوير الاداء المؤسسي وتطوير الموارد البشرية	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	2	1	1	3	3	3
		الجلسات الحوارية المتعلقة بتطوير الاداء المؤسسي وتطوير الموارد البشرية	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	2	1	3	4	4	4
		نسبة الالتزام بالموازنة والانفاق على الدراسات واوراق السياسات والرأي والجلسات الحوارية المتعلقة بتطوير الاداء المؤسسي وتطوير الموارد البشرية	مديرية الشؤون المالية	%70	%80	%90	%90	%90	%95
		نسبة التنفيذ للخدمات المساندة والدعم اللوجستي لاجتماعات المجلس المتعلقة بتطوير الاداء المؤسسي وتطوير الموارد البشرية	مديرية الشؤون الادارية	%80	%90	%95	%95	%100	%100

الأهداف الوطنية	الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات الأداء	الوحدة التنظيمية المسؤولة عن تحقيق المؤشر	زمن التنفيذ		مستهدف 2022	مستهدف 2023	مستهدف 2024	مستهدف 2025
				سنة الاساس 2020	المقدر 2021				
		نسبة تطوير الاداء المؤسسي لتحسن كفاءة ونوعية الاداء المؤسسي والموارد البشرية	مديرية الموارد البشرية	%50	%60	%65	%70	%70	%70
		تصميم ونشر مخرجات عمل المجلس والدعم اللوجستي الاعلامي للدراسات واوراق السياسات والرأي والجلسات الحوارية المتعلقة بتطوير الاداء المؤسسي والموارد البشرية	مديرية الاتصال والتعاون والتنسيق	%65	%65	%70	%75	%85	%85
ضمان التوزيع العادل لمكتسبات التنمية من خلال التركيز على البرامج التنموية في المحافظات	تقييم التشريعات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة والمقترحة وتقديم الاقتراحات والتوصيات بخصوصها	نسبة انجاز تقرير حالة البلاد	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	%90	%90	%100	%100	%100	%100
		عدد الدراسات المتعلقة بالتشريعات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	1	0	0	2	3	3
		اوراق السياسات والرأي والاستشارات المتعلقة بالتشريعات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	1	2	2	3	3	3
		الجلسات الحوارية المتعلقة بالتشريعات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	2	2	4	5	5	5

الأهداف الوطنية	الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات الأداء	الوحدة التنظيمية المسؤولة عن تحقيق المؤشر	زمن التنفيذ		مستهدف 2022	مستهدف 2023	مستهدف 2024	مستهدف 2025
				سنة الاساس 2020	المقدر 2021				
		نسبة الالتزام بالموازنة والانفاق على الدراسات واوراق السياسات والرأي والجلسات الحوارية المتعلقة بالتشريعات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية	مديرية الشؤون المالية	%70	%80	%90	%90	%90	%95
		نسبة التنفيذ للخدمات المساندة والدعم اللوجستي لاجتماعات المجلس المتعلقة بالتشريعات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية	مديرية الشؤون الادارية	%80	%90	%95	%95	%100	%100
		نسبة تطوير الاداء المؤسسة لتحسن نوعية الاداء في جانب التشريعات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية	مديرية الموارد البشرية	%50	%60	%65	%70	%70	%70
		تصميم ونشر مخرجات عمل المجلس والدعم اللوجستي الاعلامي للدراسات واوراق السياسات والرأي والجلسات الحوارية المتعلقة بالتشريعات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية	مديرية الاتصال والتعاون والتنسيق	%65	%65	%70	%75	%85	%85

الأهداف الوطنية	الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات الأداء	الوحدة التنظيمية المسؤولة عن تحقيق المؤشر	زمن التنفيذ		مستهدف 2022	مستهدف 2023	مستهدف 2024	مستهدف 2025
				سنة الاساس 2020	المقدر 2021				
وضع منظومة متكاملة تعزز الأمن الغذائي والمائي والتزوّد بالطاقة وتنويع مصادرها والإسراع في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبرى	تهيئة الرأي العام حول القضايا والتشريعات والسياسات المقترحة وتعزيز المشاركة في اتخاذ القرار	نسبة انجاز تقرير حالة البلاد	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	%90	%90	%100	%100	%100	%100
		عدد الدراسات والمراجعات للتشريعات من قوانين وانظمة مقترحة والقضايا ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	1	0	0	2	2	2
		اوراق السياسات والرأي والاستشارات **حول القضايا والتشريعات والسياسات المقترحة**	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	2	0	1	3	4	4
		الجلسات الحوارية المتعلقة بالتشريعات من قوانين وانظمة حالية ومقترحة والقضايا ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي	مديرية البحوث والدراسات والسياسات	5	0	3	4	5	5
		نسبة الالتزام بالموازنة والانفاق على الدراسات واوراق السياسات والرأي والجلسات الحوارية المتعلقة بالقوانين والانظمة الحالية والمقترحة والقضايا ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي	مديرية الشؤون المالية	%70	%80	%90	%90	%90	%95

الأهداف الوطنية	الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات الأداء	الوحدة التنظيمية المسؤولة عن تحقيق المؤشر	زمن التنفيذ		مستهدف 2022	مستهدف 2023	مستهدف 2024	مستهدف 2025
				سنة الاساس 2020	المقدر 2021				
		نسبة التنفيذ للخدمات المساندة والدعم اللوجستي لاجتماعات المجلس المتعلقة بالتشريعات من قوانين وانظمة حالية ومقترحة والقضايا ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي	مديرية الشؤون الادارية	%80	%90	%95	%95	%100	%100
		نسبة تطوير الاداء المؤسسة لتحسن نوعية الاداء في جانب التشريعات الحالية والمقترحة من قوانين وانظمة وقضايا ذات طابع اقتصادي واجتماعي	مديرية الموارد البشرية	%50	%60	%65	%70	%70	%70
		تصميم ونشر مخرجات عمل المجلس والدعم اللوجستي الاعلامي للدراسات واوراق السياسات والرأي والجلسات الحوارية المتعلقة بالتشريعات من قوانين وانظمة وقضايا ذات طابع اقتصادي واجتماعي	مديرية الاتصال والتعاون والتنسيق	%65	%65	%70	%75	%85	%85